مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ولي العهد ترأس وفد المملكة نيابة عن المليك في القمة الخليجية (٣٣) بالمنامة

دعم وتعزيز الروابط الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية

خادم الحرمين الشريفين: نتطلع إلى قيام اتحاد قوي متماسك يُلبي آمال مواطنينا

المنامة – واس:

بدأ أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة البحرينية المنامة يوم الإثنين ١١ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢م اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين لقادة دول المجلس.

ويرأس وفد المملكة العربية السعودية نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وبدأت القمة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

بعد ذلك ألقى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، رئيس القمة الثالثة والثلاثين كلمة افتتح بها الاجتماعات، ثمن فيها جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، خلال رئاسته أعمال القمة السابقة.

وأعرب الملك حمد بن عيسى عن تهنئته للمملكة حكومةً وشعباً بنجاح العملية الجراحية التي أجريت لخادم الحرمين الشريفين وتكللت ولله الحمد بالنجاح.

ثم ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس وفد المملكة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين..

إخواني أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون الشقيقة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يطيب لي وأنتم تجتمعون في بلدنا الثاني مملكة البحرين الشقيقة، أن أعبر بداية عن بالغ التقدير لصاحب الجلالة الأخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، على ما يوليه لهذه القمة من اهتمام ورعاية لإنجاح أعمالها.

كما أود أن أبدي خالص الشكر لإخواني أصحاب الجلالة والسمو على مشاعرهم الكريمة، التي أبدوها تجاه أخيهم، ولقد كان بودي مشاركتكم في هذا اللقاء الذي ينعقد في ظروف بالغة الدقة تتطلب منا التمعن كثيراً في مسيرتنا الخيرة، التي بدأتها دولنا منذ أكثر من واحد وثلاثين عاماً، ومساءلة أنفسنا بكل صدق وتجرد، هل وصلت مسيرتنا إلى ما نتطلع إليه وتتطلع إليه شعوبنا. وأصارحكم القول أن ما تحقق من إنجازات لا يرقى إلى مستوى الآمال والطموحات المعقودة.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن الأمانة العظيمة التي وضعها المولى عز وجل في أعناقنا، تستوجب منا العمل الدؤوب لتحقيق تطلعات شعوبنا، ولقد كان لقراركم الذي أخذتموه في الدورة الثانية والثلاثين، بترحيبكم ومباركتكم لاقتراحنا بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله، أكبر الأثر لدى شعوب دولنا، وقد أكد ذلك تقرير الهيئة المتخصصة الذي تضمن التوصية بالإعلان عن قيام الاتحاد، وتحديد أهدافه ووضع تصور للأجهزة اللازمة لقيامه. وبناء على ذلك قدمت المملكة العربية السعودية مشروعاً مقترحاً للنظام الأساسي للاتحاد، بما يتوافق مع توصيات الهيئة المتخصصة التي نقدر لها ما بذلته من جهود، وما توصلت إليه من نتائج بناءة، وما قدمته من مقترحات متكاملة ومتوازنة. وإننا إذ نتطلع إلى قيام اتحاد قوي متماسك يلبي آمال مواطنينا من خلال استكمال الوحدة الاقتصادية، وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية تعزز رفاه المواطنين، وبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة تجنب دولنا الصراعات الإقليمية والدولية، وبناء منظومة دفاعية وأخرى أمنية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي لدولنا وبما يحمي مصالحها، ومكتسباتها ويحافظ على سيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لنأمل بإذن الله أن تتبنى دولنا الإعلان عن قيام هذا الاتحاد في قمة الرياض. والله نسأل أن يوفقنا لما فيه خير ورفاهية شعوبنا وأمن دولنا واستقرارها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك ألقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت كلمة أشاد فيها بالجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية خلال ترؤسها أعمال الدورة الثانية والثلاثين وأسهمت في تعزيز العمل الخليجي المشترك.

بعدها ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني كلمة شكر فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، لما بذله من جهود مخلصة وحثيثة في دفع مسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون، نحو مزيد من التنسيق والتكامل خلال رئاسته للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى.

ورفع معالي الأمين العام للمجلس إلى خادم الحرمين الشريفين وللعائلة المالكة وللشعب السعودي أسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة خروجه أدامه الله، من المستشفى متمتعاً بالصحة والعافية.

بعد ذلك أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني بدء الجلسة المغلقة لأعمال الدورة الـ ٣٣ للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

بيان ختامي

وقد اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة البحرينية المنامة يوم الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م، اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين لقادة دول المجلس التي عقدت برئاسة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين رئيس الدورة الحالية.

ورأس وفد المملكة العربية السعودية نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وقد تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عبر فيه عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله ورعاه، وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسته للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى، وما تحقق من إنجازات مهمة.. وفيما يلي نص البيان:

"الصخير ـ مملكة البحرين ـ الإثنين والثلاثاء ١١ ـ ١٢ صفر ١٤٣٤هـ/الموافق ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م".. تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، عقد المجلس الأعلى دورته الثالثة والثلاثين في الصخير، يومي الإثنين والثلاثاء ١١ ـ ١٢ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م، برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور:

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية.

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان.

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي عهد دولة قطر.

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مثمناً ما ورد في كلمته حفظه الله ورعاه، في الجلسة الافتتاحية، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

وعبر المجلس الأعلى عن الشكر لله عز وجل على ما من به على خادم الحرمين الشريفين من نجاح العملية التي أجريت له، داعياً الله أن يديم عليه موفور الصحة والعافية ليستكمل دوره الرائد في خدمة المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق ودعم مسيرة المجلس المباركة.

وقد ثمن المجلس الأعلى الكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، التي جاء فيها حرصه حفظه الله، على المسيرة الخيرة للدول الأعضاء والانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، في كيان قوي متماسك يلبي تطلعات مواطني دول المجلس.

واستمراراً لجهوده حفظه الله، في خدمة القضايا العربية والإسلامية والدولية رحب المجلس الأعلى بافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا، بهدف تعزيز قيم الحوار ومكافحة التطرف.

كما ثمن الكلمة التي وجهها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وما تضمنته من رؤى حكيمة، معرباً عن تقديره ومباركته لاستجابة دولة الكويت لطلب الأمين العام للأمم المتحدة عقد المؤتمر الدولي الأول للدول المانحة في دولة الكويت، بالمشاركة مع الأمم المتحدة في ٣٠ يناير ٢٠١٣م، بهدف مساعدة الشعب السوري الشقيق، والتخفيف من معاناته الإنسانية، متمنياً

للمؤتمر النجاح.

وأشاد المجلس الأعلى بزيارة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لقطاع غزة في أكتوبر ٢٠١٢م، مثمناً دوره في فك الحصار عن القطاع وتقديم المساعدات الإنسانية وافتتاح عدد من المشروعات الاقتصادية والتنموية، وعبر عن أمله بأن تكون هذه خطوة أولى في إطار الجهد المبذول نحو وحدة الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه المشروعة.

القرارات

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، وتحقيقاً للمواطنة الخليجية الكاملة، استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري.

كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

العمل المشترك

أولاً: ثمن المجلس الأعلى الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك فيما يتعلق بالمجالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، وأكد على ضرورة العمل على تعزيز روح المواطنة الخليجية لدى مواطني دول مجلس التعاون في مختلف المجالات.

وتعميقاً للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتفعيلاً لما أصدره المجلس الأعلى من قرارات بشأنه، بحث الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وأعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصاداتها من نمو ملحوظ، وما تحقق فيها من تنمية شاملة في مختلف القطاعات.

ووجه المجلس الأعلى اللجان المعنية بسرعة تنفيذ ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية بخصوص توحيد السياسات المالية والنقدية، وتكامل البنية الأساسية، وتعزيز القدرات الإنتاجية بما يضمن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين، وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتقديم برامج عملية وفق جداول زمنية للانتقال إلى آفاق أرحب للتكامل والاندماج الاقتصادي بين دول المجلس، تحقيقاً للهدف المنشود.

وحرصاً من المجلس الأعلى على تحقيق تطلعات الشباب في دول المجلس والعناية بهم، واستثمار طاقاتهم، وتنمية مواهبهم، فقد وجه المجلس بإجراء دراسة شاملة للتعرف على البرامج المنفذة في مختلف الأنشطة الشبابية في دول المجلس، وقضايا الأسرة والطفولة وعقد ندوة شاملة بهذا الشأن.

كما استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون المشترك من خلال ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن، وقرر الأخذ علماً بتقارير المتابعة المعروضة عليه، واعتماد كافة القوانين (النظم) في مختلف مجالات العمل المشترك.

وصادق المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك وبارك إنشاء قيادة عسكرية موحدة تقوم بالتنسيق والتخطيط والقيادة للقوات البرية والبحرية والجوية المخصصة والإضافية، وقرار الموافقة على علاج منتسبي القوات المسلحة وعائلاتهم بدول مجلس التعاون، المنتدبين في مهام رسمية أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء، في المستشفيات العسكرية.

كما أقر المجلس الأعلى الاتفاقية الأمنية لدول المجلس بصيغتها المعدلة والتي وقعها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم الحادي والثلاثين بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٢م. مؤكداً على أهمية تكثيف التعاون سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وأكد المجلس الأعلى على مواقف الدول الأعضاء الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف، بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره.

وأدان التفجيرات الإرهابية الآثمة التي وقعت مؤخراً في مدينة المنامة بمملكة البحرين، وراح ضحيتها عدد من الأبرياء، مشيداً بدور حكومة البحرين البناء وتعاملها الشامل مع الأحداث، مؤكداً تضامنه الكامل مع مملكة البحرين في جهودها الرامية للحفاظ على وحدتها الوطنية وترسيخ أمنها واستقرارها.

ورحب المجلس الأعلى بافتتاح المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف (هداية) في أبوظبي، كمركز يجمع بين الخبراء والخبرات والتجارب المتوفرة في كافة الدول لمكافحة التطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره.

وأبدى المجلس الأعلى شكره وتقديره لجهود الهيئة الاستشارية وأقر مرئياتها المتعلقة بإستراتيجية الشباب، وتعزيز روح المواطنة، وإستراتيجية التوظيف لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القطاعين الحكومي والأهلي، وإحالتها للجان الوزارية المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

وقرر المجلس الأعلى أن تقوم الهيئة الاستشارية في دورتها السادسة عشر بالتالي:

١. دراسة إنشاء هيئة منظمة للغذاء والدواء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. دراسة إنشاء مركز خليجي مشترك متخصص للصحة العامة والوقائية.

٣. دراسة تقويمية للإستراتيجية الإعلامية لدول المجلس وتطويرها.

٤. آليات مكافحة الفساد ومعوقات التنمية في دول المجلس وعلاقتها بمنظومة القيم.

٥. تقييم واقع وبرامج ثقافة الطفل وكيفية تطويرها.

وجه المجلس الأعلى بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات الوزارية المشتركة مع الدول والمجموعات الاقتصادية، بما يحقق المصالح المشتركة لمجلس التعاون وشركائه.

الجانب السياسي

ثانياً: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة: جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد في هذا الخصوص على التالي:

دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أي نتائج ايجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

اعتبار أن أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث لاغية وباطلة ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.

النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران

أعرب المجلس الأعلى عن رفضه واستنكاره لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وطالب إيران بالكف فوراً ونهائياً عن هذه الممارسات، وعن كل السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد على ضرورة التزامها التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

برنامج إيران النووي

تابع المجلس الأعلى البرنامج النووي الإيراني الذي لا يهدد أمن المنطقة واستقرارها فحسب، بل الأمن والاستقرار العالمي، مشدداً على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكد المجلس مجدداً مواقفه الثابتة بشأن أهمية التزام إيران بجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، منوهاً في الوقت ذاته بالجهود الدولية لحل قضية البرنامج النووي الإيراني بالطرق السلمية.

وأكد المجلس الأعلى على حق الدول، ومن ضمنها إيران، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإذ يستذكر المجلس بأن مسؤولية السلامة تقع على الدولة المشغلة لأي منشأة نووية، مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة في النطاق الجغرافي الواسع في المنطقة، وضرورة الالتزام التام بمعايير الأمن والسلامة وحظر الانتشار. وحيث إن إيران بدأت بتشغيل مفاعل بوشهر، فإن دول المجلس تدعوها إلى الشفافية التامة حيال هذا الموضوع، والانضمام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفوري إلى اتفاقية السلامة النووية، وتطبيق أعلى معايير السلامة في منشآتها.

الشأن السوري

استعرض المجلس الأعلى آخر المستجدات على الساحة السورية، في ظل استمرار تدهور الأوضاع والمعاناة الإنسانية الصعبة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق، وعبر المجلس الأعلى عن عظيم ألمه وحزنه لاستمرار النظام في سفك الدماء البريئة، وتدمير المدن والبنى التحتية، الأمر الذي يجعل من عملية الانتقال السياسي للسلطة مطلباً يجب الإسراع في تحقيقه، مطالباً المجتمع الدولي بالتحرك الجاد والسريع لوقف هذه المجازر، والانتهاكات الصارخة، التي تتعارض مع كافة الشرائع السماوية والقوانين الدولية والقيم الإنسانية.

وأكد المجلس الأعلى على أهمية تقديم الدعم والمؤازرة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي تم تشكيله في الدوحة في نوفمبر ٢٠١٢م، برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وجامعة الدول العربية، باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، مُعرباً عن أمله أن يكون ذلك خطوة إيجابية تجاه توحيد مواقف ورؤى المجتمع الدولي في تعامله مع الشأن السوري، ووقف نزف الدماء، والعمل على بناء دولة حديثة يسودها القانون، وتنعم بالأمن وتستوعب جميع أبناء الشعب السوري دون استثناء أو تمييز.

كما دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي، دولاً ومنظمات، بتقديم كافة أشكال المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب السوري الشقيق، لمواجهة الظروف الحياتية القاسية.

وأكد المجلس الأعلى على دعمه لمهمة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الأممي والعربي، على أن تكون مرتبطة بتحقيق التوافق في مجلس الأمن، خاصة الدول دائمة العضوية، وفق صلاحيات ومسؤوليات المجلس في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي.

الأوضاع الفلسطينية

استعرض المجلس الأعلى مستجدات القضية الفلسطينية، مؤكداً أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي لازالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهي ذات المبادئ التي تضمنتها مبادرة السلام العربية، وعكستها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وهنأ المجلس الأعلى الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، معرباً عن أمله أن يمثل هذا الإنجاز خطوة جادة نحو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وجدد المجلس الأعلى الدعوة إلى توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الأعلى سياسات إسرائيل الاستيطانية الهادفة إلى تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية في الأراضي الفلسطينية، واعتبرها جريمة أخلاقية وإنسانية، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني لصالح إسرائيل.

ورحب المجلس الأعلى بالاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، الذي تم برعاية مقدرة من جمهورية مصر العربية، ومؤكداً على أهمية مواصلة الجهود لتعزيز هذا الاتفاق وعدم تكرار هذه الأعمال العدائية الإسرائيلية، محملاً إسرائيل المسؤولية القانونية المترتبة على هذا العدوان، وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بالعمل على تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع.

وفي هذا الشأن أشاد المجلس الأعلى بالجهود والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دول مجلس التعاون للشعب الفلسطيني وخاصة لقطاع غزة، وما قدمته المؤسسة الخيرية الملكية في مملكة البحرين بتوجيهات من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية من مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة.

التطورات في اليمن

أطلع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إخوانه قادة دول المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، حول الإنجاز الذي تحقق في تنفيذ المبادرة الخليجية والخطوات التي تمت في سبيل تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية، والتي عبر فيها عن تقديره واعتزازه بالدور الذي قام به أصحاب الجلالة والسمو في الوقوف مع الشعب اليمني خلال أزمته السياسية والحرص على تجنيب اليمن شبح الحرب الأهلية.

وعبر المجلس الأعلى عن مباركته لما تم تحقيقه في المرحلة الأولى من تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وذلك بجهود فخامة الرئيس اليمني، وحكومة الوفاق الوطني ودعم الشعب اليمني وقواه السياسية، مؤكداً دعم المجلس كل ما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني الشقيق، آملاً من الجميع التكاتف والالتزام بما تم الاتفاق عليه بين جميع الأطراف. وأشاد في هذا الإطار بالقرار الأخير الذي أصدره الرئيس اليمني بإعادة هيكلة القوات المسلحة، والذي يأتي في إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كخطوة مهمة على طريق تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى نجاح تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة، وذلك بعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبمشاركة جميع أطياف الشعب اليمني ومكوناته، واتفاقهم على كل ما يحقق مصلحة اليمن ويحفظ وحدته وأمنه واستقراره.

كما اطلع المجلس الأعلى على التقرير الذي رفعه المجلس الوزاري بشأن زيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون إلى الجمهورية اليمنية في شهر نوفمبر ٢٠١٢م، لمتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المُزمّنة.

الشأن العراقي

أكد المجلس الأعلى على قرارات دوراته السابقة، ومواقفه المعروفة والثابتة تجاه العراق، والمتمثلة في احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وحث الدول الأخرى على اتباع النهج ذاته، داعياً الحكومة العراقية للقيام ببناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما أكد المجلس على أهمية بذل جميع الأطراف في العراق الشقيق تحقيق مصالحة سياسية دائمة وشاملة، تلبي طموحات الشعب العراقي، لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على هويته العربية والإسلامية. وشدد المجلس الأعلى مجدداً على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية بين دولة الكويت والعراق، تنفيذاً للقرار ٨٣٣، بالإسراع في إزالة التجاوزات العراقية التي تعيق عملية الصيانة للعلامات الحدودية بين البلدين، والانتهاء من مسألة تعويضات المزارعين العراقيين، تنفيذاً للقرار ٨٩٩ والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني لدولة الكويت.

وحث الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة بالاستمرار في جهودها القيمة لإنهاء تلك الالتزامات.

أحداث ميانمار

أدان المجلس الأعلى القمع والمجازر الوحشية بحق المواطنين المسلمين من الروهينقيا في ميانمار، وما يتعرضون له من تطهير عرقي، وانتهاك لحقوق الإنسان، لإجبارهم على ترك وطنهم، ووقوفه معهم في محنتهم وتقديم العون والمساعدة لهم. وكلف المجلس الأعلى المجلس الوزاري بإجراء مشاورات مع دول تلك المنطقة لإيجاد حل لهذه الأزمة.

ودعا المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن ومنظمات المجتمع المدني، الإقليمية والدولية، إلى تحمل مسؤولياتهم، وإيجاد حل سريع لهذه القضية، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب المملكة العزيز، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها اخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والوفود المشاركة.

ورحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دولة الكويت، في العام القادم ٢٠١٣م.

"صدر في الصخير ١٢ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م".

إعلان الصخير

إثر ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إعلان الصخير، وفيما يلي نصه:

"إعلان الصخير"

إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجتمعين في الدورة (٣٣) للمجلس الأعلى بالمنامة، مملكة البحرين، يومي ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م، إذ يشيرون إلى إعلان الرياض الصادر في ٢٥ محرم ١٤٣٣هـ، الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م، الذي تضمن تبني مبادرة خادم الحرمين الشريفين للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، لتشكل دول مجلس التعاون كياناً واحداً يحقق الخير والتكامل، وذلك استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس، ولمواجهة التحديات التي تواجهها.

وانطلاقاً من مبادرات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لتطوير وتفعيل مجلس التعاون التي أكدت على دعم وتعزيز الروابط الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية بين دوله الشقيقة، وتماشياً مع الهدف المنصوص عليه في الفقرة الأولى للمادة الرابعة من النظام الأساسي التي تنص على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

وإيماناً من دوله بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، وتأكيداً على أن أي اعتداء على دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو اعتداء عليها كلها، وإن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً.

واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها يدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك ويخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

وحفاظاً على ما تحقق من إنجازات ومكتسبات وسعياً لتحقيق المزيد منها وصولاً إلى ما يلبي طموحات وآمال قادة وشعوب دول مجلس التعاون، وذلك بصياغة منظومة متحدة متكاملة قادرة على التفاعل مع المتغيرات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتحقيقاً للمواطنة الخليجية والوحدة الخليجية المنشودة التي أكد عليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون.

وإذ يثمنون عالياً، الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قرار المجلس الأعلى بشأن الجدول الزمني لتحقيق السوق الخليجية المشتركة وتطورات العمل المشترك فيما يتعلق بالمجالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، لاسيما في مجالات التنقل والإقامة لمواطني دول مجلس التعاون، وممارسة الحرف والمهن الحرة، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، والمساواة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في تلقي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ومجالات العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد.

وإذ يرحبون بالإجراءات والأنشطة التي تتخذها الأمانة العامة، على الأصعدة المختلفة، لتعريف مواطني دول مجلس التعاون بالسوق الخليجية المشتركة وما توفره السوق من فرص ومزايا وكيفية الاستفادة منها.

فإن أصحاب الجلالة والسمو يؤكدون على:

١- الالتزام بتطبيق كافة قرارات المجلس الأعلى المتعلقة بالتكامل الخليجي في جميع المجالات، ولاسيما الالتزام بالجدول الزمني لإنشاء السوق الخليجية المشتركة، والعمل على إزالة المعوقات التي تعترض تطبيق الاتحاد الجمركي.

٢- أهمية تعزيز صلاحيات ودور الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمينها العام لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى.

٣- ضرورة العمل على تعزيز روح المواطنة الخليجية لدى مواطني دول مجلس التعاون، في مختلف المجالات، من خلال:

أ - عمليات التعريف المستمرة بالمجلس وأنشطته وعلاقة هذه الأنشطة بحياة الأفراد وشعوب دول المجلس، وما تتمتع به من رفاهية واستقرار نتيجة الاستخدام الواعي لثرواتها والتركيز على التنمية المستدامة والأمن الشامل المستدام.

ب - تحقيق المواطنة الخليجية الكاملة، تعزيزاً للحمة الاجتماعية والنسيج الأسري وتقوية وشائج القربى والترابط الاجتماعي، وتسهيل المهام والأعمال الاقتصادية لمواطني مجلس التعاون، لتوسيع آفاق التعاون والتبادل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.

جـ - تكثيف التواصل بين مجالس الشورى والوطني والأمة في الدول الأعضاء بمجلس التعاون بما يحقق مصالح دوله.

د - تنفيذ القرارات الصادرة بشأن تسهيل وتشجيع انتقال القوى العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء.

هـ - دعم مراكز ومعاهد التدريب الوطنية والجامعات وفتحها أمام مواطني دول المجلس للاستفادة منها بنفس شروط مواطن الدولة المعنية.

٤ - التأكيد على مبدأ الأمن الجماعي المشترك من خلال العمل على تطوير القدرات العسكرية والبناء الذاتي لكل دولة من دول المجلس، والالتزام بتعزيز وتطوير منظومة الدفاع المشترك عن مقدرات ومكتسبات دول وشعوب مجلس التعاون، باعتبارها رمزاً للتكاتف ووحدة المصير والهدف وتجسيداً للدفاع المشترك.

٥ - إبراز ما حققته دول مجلس التعاون من إنجازات وخطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان تماشياً مع رغبة شعوبها واستجابة لتطلعاتها وبما يحافظ على استقرار دولها وأمنها ويعبر عن ثقافتها وتراثها الوطني ويتوافق مع القيم العربية والإسلامية.

٦ - الطلب من الأمانة العامة متابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتقديم تقرير مفصل عما تم بهذا الشأن للاجتماع القادم للمجلس الأعلى.

ويتطلع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس إلى تحقيق ما تم التأكيد عليه في هذا الإعلان، بما يرتقي إلى تطلعات مواطني دول المجلس ويلبي طموحاتهم في مستقبل أكثر ازدهاراً وإشراقاً.

والله الموفق.... "صدر في قصر الصخير يوم الثلاثاء الموافق (١٢ صفر ١٤٣٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م)"

ختام الدورة

عقب ذلك ألقى الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين كلمة خلال الجلسة الختامية، عبر فيها عن عظيم شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على روح الأخوة والتعاون والمودة التي سادت اجتماعات هذه الدورة، وما تحلى به الجميع من رغبة صادقة من أجل إنهاء أعمال جلسة المجلس بنجاح.

بعد ذلك ألقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت كلمة عبر فيها عن سعادته وشعب الكويت بانعقاد الدورة القادمة للمجلس الأعلى في الكويت، مقدمًا الدعوة لقادة دول المجلس للمشاركة في الدورة.